شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩)

"تحقيق ودراسة"

القسم الأول

د. علاء الدين حموية

النسخة التي بين يدي تحقيق الدكتورة سلوى محمد عرب- طبعة معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى (١٤١٩هـ). وأصل الكتاب رسالة تقدمت بها الفاضلة لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة المذكورة.

ولا بدّ لي قبل الشروع في سرد التنبيهات أن أُنَوِّهَ بالجهد القيم الذي بذلته الدكتورة الفاضلة في تحقيق هذا النص عن نسخة واحدة أصلها محفوظ في خزانة جامع ابن يوسف في مراكش المحروسة برقم (٢١٤)، وهو جهد لا يُقدِّره إلاّ من عايش مثله(*) .

ومع ذلك وجدتُ أشياء يحسن عرضها والوقوف عليها لتكتمل الفائدة، ولنعيد هذا النص القيم أقرب ما يكون إلى ما تركه عليه مؤلفه؛ لما لهذا النص من أهمية خاصة ولما لمؤلفه من مكانة في تاريخ ثقافتنا النحوية في الأندلس خاصة وفي العالم الإسلامي عامة.

---

*- كنتُ حققت السفر الثاني من "شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لجمال الدين بن مالك مع تكملة ابنه بدر الدين رسالةً لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، وحققت جلّ السفر الثاني عن نسخة مفردة هي نسخة دار الكتب المصرية (نحو ١٠).

ومن عجائب حياتنا العملية المعاصرة أن أحد مناقشي السفر الأول من الكتاب المذكور والذي حققه الدكتور عدنان خلف أبو جري رسالةً لنيل درجة الدكتوراه أيضاً من الجامعة المذكورة قام بنشر الكتاب كله.

وهـذه التنبيهات تعود إلى أشياء تحتاج إلى تصويب، وأخرى تحتاج إلى إكمال، وثالثة تحتاج إلى فضل نظر.

وصـادفت فـي بعـض ما علَّقت به الدكتورة الفاضلة على مواضع من النص عثرات، فتعرَّضت لها لتكتمل الفائدة.

وذيَّلتُ هذه التنبيهات بثبت لما رأيت أنه من الأخطاء المطبعية، أو لما غلب على ظنّي أنّه منها.

واسـتعنت في تبيان ما وقفت عليه بالعودة إلى نصوص الكتاب نفسه وإلى بعض كتـب الـنحو والصـرف واللغـة والقراءات مستغفراً الله تعالى عن كل زلل.

وآخر دعوانا أن الحمد له ربّ العالمين.

المجلد الأول:

١- أنشد في ص ٢٥١ س٢ من تحت قول الراجز في عطف النهي على الواجب:

"حَجَّ وأوْصَى بسُلَيمَى الأعْبُدا ألاَّ ترى ولا تكلمْ أحدا (٥) "

قالت المحققة الفاضلة في الحاشية (٥):" ولم أقف عليه".

قولها:" عليه" وهم، والصواب "عليهما"؛ لأنهما بيتان من مشطور الرجز، وحق ما كان مثل هذا أن يُكتب في وسط السطر وتحته البيت الذي يليه:

حَجَّ وأوْصَى بسُلَيْمي الأعْبُدا

ألاَّ تــرى ولا تكلــم أحــَدا

وقد قامت الفاضل بإتباع ما فعلتْه هنا في كل الكتاب، يُنظر مثلاً ص ٢٤٤ وص ٣٤١ وص ٧١٥.

٢- جاء في ص ٢٥٥ س٣ من تحت قوله:" ويَصلُحُ للمبتدئ أنْ يقال: كلُّ كلمة صَلُحَ معها "ضَرَبَني" أو "تفعني" فهي اسم...".

الظاهر أن ضبط "صَلُحَ" بضم اللام وهم، والصواب:"صَلَحَ" فالفعل من باب "نَصَرَ"، وهو خطأ شائع. قال الله تعالى:﴿ومَنْ صَلَحَ من آبائهم﴾ (غافر:٨).

٣- جاء في ص ٢٦٨ س١:" النون: كلُّ فعل مضارع أو مستقبل اتصل به ضميرٌ مرفوعٌ- "واوٌ" أو "ألفٌ" أو "ياءٌ"،- مثنىً أو مجموعاً، أو مؤنثةً مخاطبةً؛ فعلامة رفعة ثبات النون في آخره- إنْ لم يمنع من ذلك نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة- نحو...".

الظاهر أن قوله:" أو مؤنثةً مخاطبةً" وهم، وأن الصواب النصب فيهما عطفاً على ما قبلهما.

والأشبه في قوله:" والخفيفة" أن يكون:" أوَ الخفيفة".

٤- جاء في ص ٢٦٩ س٤ من تحت قوله:" الجزم" كلُّ فعل صحيح الآخر فجزْمُه بسكون آخره. وكلُّ فعل معتلّ الآخر فجزمه بحذف آخره. وكلُّ فعل رفعُه بالنون فجزمُه بحذفها. وعلامة النصب متكررةٌ في النصب والخفض، [والنصب][٥] والجزم".

قالت المحققة في الحاشية (٥):" إضافة يتحقق بها معنى التكرير في الأسماء والأفعال: في الأسماء الفتحة تكون للنصب والخفض. وفي الأفعال الحذف يكون للنصب والجزم".

الظاهر أن قولها:" [والنصب]" مقحم في هذا السياق؛ لأنه يريد أن علامة النصب تتكرر في النصب وفي الخفض إذ يكون بالفتحة أيضاً في الاسم الممنوع من الصرف وبالياء في المثنى والمجموع على حدِّه، لأن الياء فيهما علامة جرّ أيضاً. أمّا الألف فليست عنده علامة نصب وذلك لقوله في أول الصفحة:"وقد تقدَّم النصب بالياء، وبحذف النون، وليست الألف بعلامة نصب" ولأنه احتج بنقل عن سيبويه في (ص٢٦٥) على أنّ الواو والياء والألف في هذه الأسماء المسماة بالأسماء الستة أصلية وأنّ إعرابها بحركات مقدَّرة على حروف العلة. ثم قال:"وإليه ذهب أبو عليّ في إيضاحه، وهو الذي يدل عليه كلام سيبويه في آخر كتابه." (يُنظر الكتاب ٤١٢/٣).

وأما تكرار علامة النصب في الجزم فبحذف النون، كما أن النصب يكون بحذفها.

٥- جاء في ص ٢٧٤ س٦ قوله:" والنواصب عشرةٌ؛ أربعة منها تنصب بأنفسها "أنْ" و"لَنْ" و" إذَنْ" و"كي" في أحد وَجْهَيْها [....] [٤] بإضمار "أنْ" و "كي" في الوجه الثاني".

قالت المحققة في الحاشية (٤):" غير واضحة في الأصل، ويستقيم الكلام بنحو: "وستة تنصب بإضمار أن، وهي: حتى، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو، ولام كي في الوجه الثاني" وانظر ما سيأتي ص ٧٨٩".

منهج المحققة في مثل هذا مضطرب فهي مثلاً أكملت النص في ص٣٠٢ وص ٣٠٥ ولم تكمله هنا مع وضوح التكملة، وهي:".. وجهيها. [وستة تنصب] بإضمار أنْ...".

وقوله:"وكي" الأشبه فيه:"أو كي".

٦- جاء في ص ٢٧٥ س١ قوله:"وقِسْمَةُ الأَفعالِ ثلاثةُ أقسامٍ صحيحٌ" الظاهر أن ضبط قوله السابق وهم، وأن الصواب:"وقَسْمُهُ الأفعالَ ثلاثةُ أقسامٍ صحيحٌ."؛ إذ لو كان "قِسْمَةُ" لكان يجب أن يقول:"صحيحة". والهاء في "قَسْمُهُ" ترجع إلى الزجاجي صاحب المتن.

٧- جاء في الصفحة نفسها س الأخير قوله:"وكُلَّما اتْسَعَ به يخرج من الباب في العبارة. وإيقاعُ العام موقع الخاص، فلأنَّه اتكل على المطرِّق، وذهب مذهبَ العرب في الاختصار لفهم المعنى...".

الظاهر أن قوله:"وكُلَّما اتْسَعَ به... وإيقاعُ العامِّ..." بهذا الضبط لا معنى له. ولعل الصواب:" وكُلُّ ما اتُّسِعَ به... وإيقاعُه العامَّ..."؟.

٨- جاء في ص ٢٧٧ س١ قوله:"بابُ التثنية والجمع. ينقصُ من الترجمة التي على حَدِّها: التثنية في الأسماء والصفات المتفقة اللفظ...".

الظاهر أن قوله:" التي" تحريف، وأن الصواب:"الذي" فتكون العبارة على النحو الآتي:"ينقص من الترجمة:(الذي على حَدِّها). التثنية في الأسماء...". ومراده أن ترجمة الزجاجي لهذا الباب بقوله:"باب التثنية والجمع" ليست كاملة، وأن تمامها:" باب التثنية والجمع الذي على حدِّها" وذلك ليخرج منها ما كان جمعاً لمؤنث أو ما كان جمع تكسير.

٩- جاء في ص ٢٧٨ س٣ في حديثه عن تثنية المقصور الثلاثي:"فإن كان مقصوراً نحو:"عصا" ، و"رحى" رددتَ ألفَه إلى أصلها، نحو: "عصوين" و"فَتَيَيْنِ".".

الظاهر أن الأمثلة غير متجانسة، وأن تجانسها يكون بالتكملات الآتية:"...(عصا) و(رحي) [و(فتى)]...نحو:(عصوين) [و(رَحَيَيْنِ) و(رَحَوَيْنِ)] و(فتيين)".

١٠- جاء في ص ٢٨١ س قبل الأخير قال في حديثه عمّا يُسمى بالملحق بجمع المذكر السالم:"وقد تأتي هاتان الزيادتان فيما لا يعقل عوضاً من المحذوف من الكلمة [لفظاً] نحو:(سِنِين)، أو تقديراً، نحو: (أَرْضِين)...".

الظاهر أن ضبط قوله:"أَرْضِينَ" وهم، وأن الصواب:"أَرَضِيْنَ" (يُنظر اللباب ١/١١٤).

١١- جاء في ص٢٨٣ س٧ قوله في أول باب الفاعل والمفعول به:"فإن كان مؤنثاً مفرداً أو مثنىً بإزائه ذَكَرٌ، دلَّ عليه بتاء التأنيث ساكنةً، نحو: (قامت هند)".

الظاهر أن ضبط قوله:"ذَكَرٌ" وهم، وأن الصواب:"ذُكِرَ دُلَّ...".

١٢- جاء في ص ٢٨٥ س١ في حديثه عن دخول حرف الجر على الفاعل قوله:"ويدخل عليه حرف الجر في قولهم:"ما جاءني من أحد" و"بحسْبِكَ أنْ تفعلَ"، و"أفعل به" في التعجب، في رأي البصريين".

الظاهر أن قوله:"وبحسبك أن تفعل" مقحم في هذا السياق؛ لأن حديثه عن دخول حرف الجر على الفاعل دون غيره.

١٣- جاء في ص ٢٨٦س١ في حديثه عن اختصاص الفاعل بأشياء لا تكون للمفعول قوله:"... ومنها: أنّه لا بدّ من العِوَض منه إذا حُذِف من بابِ الفعل".

الظاهر أن قوله:"بابِ" تحريف، وأن الصواب:"قامَ"، وأن (مَنْ) موصولة هنا، وأن قوله:"الفعل" تحريف أيضاً، وأن الصواب:"بالفعل".

١٤- جاء في ص ٢٩٥ س٣ من تحت في أثناء حديثه عن الأشياء التي تقع صلة للموصول:"... وتوصل بالظروف، والمخفوضات [٣] ، والجار والمجرور، وهي بتقدير جملٍ لتعلُّقها بالأفعال".

قالــت المحققة في الحاشية (٣):"كذا في الأصل، ولم يتبين لي وجهه، ولعلها "المختصة"، وتتكرر هذه الكلمة فيما بعد ص ٣٠٢".

والحــقُّ أنــه يــريد بالمخفوضــات الظروف المختصة -كما ذكرتُ- وهي الظــروف التــي يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، إلاّ فيما سُمِعَ من نحو:"دخلتُ الدارَ"، و"ذهبتُ الشامَ" ونحوهما.

١٥- جــاء في ص ٣٠٤ س٦ قوله:"والمعرفة: خمسة أنواع: المضمراتُ على أنواعهــا، والأعــلامُ، والمبهماتُ، وما دخلَه الألفُ واللامُ، والمضاف إلى واحد منهما إضافةَ تعريفٍ لا مجازٍ وتخفيف".

الظاهر أن قوله:"منهما" تحريف، وأن الصواب":منها".

١٦- جــاء في ص ٣٠٦ س٣ من تحت قوله:"ونون الوقاية تلزم ياءَ المتكلم مع الماضــي والمضــارع المعــرب بالحــركات، ولا تلــزم في المعرب بالنون، نحو:﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾".

ضَبْطُ ﴿تبشرونَ﴾ بفتح النون فقط لا يفي بالاستشهاد، والشاهد يصح بضبطها بالفــتح والكســر، وهمــا قــراءتان مشهورتان؛ لأنه قال:"ولا تلزم في المعرب بالنون"، وهذا يعني الجواز. (يُنظر السبعة ص ٣٦٧).

١٧- جاء في ص ٣٠٧ س٤ قوله:" الأعلام نوعان: علم للعاقلين يمتاز به مفردهم، وعلم لغير العاقلين يمتاز به جنسها من غيره، نحو: (ثُعالة) للذئب، و(أبي الحارث) للأسد، ولا يمتاز به واحد منها إلاّ ما استعمله العاقلون بينهم كـ(الخيل) و(الإبل). والكنية أو اللقب في العاقلين تجري مجرى عَلَمِهم".

الظاهر أن قوله:"ثعالة للذئب" وهم، وأن الصواب:"ثعالة للثعلب". ولعل الأولى فــي هــذا الموضــع أن يكــون علــى الــنحو الآتــي:"نحو"(ثعالة)[للثعلب، و(وأبي جَعْدة)] للذئب...".

والظاهــر أن قوله:"...إلا ما استعمله العاقلون بينهم كـ(الخيل) و(الإبل)." لا يــؤدي المعــنى المــراد، وأن ذلــك يــتم بالتكملتين الآتيتين: "...كـ[(لاحق) لواحد من] الخيل، و[شَذْقَم لواحد من] الإبل...".

١٨- جاء في الصفحة نفسها س٣ من تحت في حديثه عن العلم قوله:" والمرتجل: ما ليس له أصل نُقِلَ منه كـ(زينب) و(سعاد)، و[جَيْأَل][1] و(عمران)...".

قالت المحققة في الحاشية (١):"غير واضحة في الأصل. وجيأل: الضبع، والضخم من كل شيء. اللسان (جأل)...".

الظاهر أن قوله:"جيأل" تحريف، وأن الصواب:"جبل"، لأن الأول ليس علماً، وقيل: إنه مشتق. (يُنظر القاموس المحيط "جأل").

١٩- جاء في ص ٣١٢ س الأخير في أثناء حديثه عن نعت المعرفة قوله:"...فإن نُكِّر نعتُها صار بدلاً، نحو: (جاءني زيدٌ راكبٌ)، على تقدير: (جاءني زيدٌ رجلٌ راكبٌ)، والنكرة لا تفيد في البدل لا النعت. وإن شئتَ نصبته على الحال، والمعاني مختلفة...".

الظاهر أن قوله:"والنكرة لا تفيد في البدل لا النعت" لا معنى له، وأن الصواب يحصل باعتبار (لا) الأولى مقحمة.

٢٠- جاء في ص ٣٢١ س٥ بالآية ﴿ وكَمْ مِنْ قَرْيةٍ أهْلكناها فجاءها بَأْسُنا بياتاً﴾ في أثناء حديثه عن معنى فاء العطف، ثم علَّق عليها بقوله:"ومجيء: (البأس) قبل (الهلاك) فعلى حذف مضاف تقديره: (أردنا هلاكها فجاءها بأسنا)...".

الظاهر من التقدير أن الأمر ليس على حذف مضاف.

٢١- جاء في ص ٣٢٢ س٣ قوله:"لأنها مواضع مشتملة على نواحي[2] وجهات..." قالت المحققة في الحاشية (٢):"هكذا في الأصل على لغة ضعيفة. انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٨ والقياس إعلالها إعلال قاضٍ".

مثل هذا لا يحتاج إلى هذا التعليل، فهو لم يرد في نص من النصوص المحتج بها، أو في نص أدبي... غاية ما يمكن قوله هنا بعد تصحيح اللفظ في النص:"في النسخة "نواحي"، وهو وهم من الناسخ".

٢٢- جاء في ص ٣٤٠ س١ قوله:"وقد قطعوا من الإضافة. ويُنوى في (قبلُ) و(بعدُ)، وهي مرادة. وقطعوا عنها وأعربوا ونوَّنوا في (كل) و(بعض). فإذا قطعوا ولم ينووها رجع الاسم إلى نكرته".

الظاهر أن قوله:"ويُنوى" تحريف، وأن الصواب:"وبنَوا".

٢٣- جاء في آخر باب التوكيد ص ٣٤١ س٢ من تحت:"ويُتْبِعُ هذه الأبوابَ بعضُ الهوجِ بخزعبلات طويلة الذيل قليلة النيل، نزَّهت الكتاب عن ذكرها".

الظاهر أن ضبط قوله:"بعضُ" بالرفع وهم، وأن قوله:"الهوج" تحريف، وأن الصواب:"الهَرْج"؛ لأن فاعل (يتبع) ضمير يرجع إلى الزجاجي صاحب المتن. والهَرْج:"الإفاضة في الحديث والإكثار منه"، (اللسان: هرج).

٢٤- جاء في باب البدل ص ٣٤٦ س١ قوله:"وبدلُ المضمر من المضمر: (زيدٌ ضربتُه إيّاهُ)، ويقول:(ضربتُك يدَك ورأسي وجهي)[٢] ".

قالت المحققة في الحاشية (٢):"هكذا في الأصل، وهو غير متجه..." الظاهر أن قوله:"ويقول... وجهي" مقحم في هذا السياق.

٢٥- جاء في ص ٣٤٨ س٤ من تحت في تعليقه على قول كُثَيِّر عزّة:

وكنتُ كذي رجلين رِجْلٍ صحيحة ورِجْلٍ رمى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ

" تمنّى أن تضيع قلوصه، فيقيم عندها، فيكون كمن له رِجْلٌ صحيحة، وبذهاب قلوصه كمن له رِجْلٌ سقيمة... وشاهده: بدلُ الرِّجل الصحيحة والسقيمة من الرجلين. ووقعت [الثانية بصفاتها (رمى) وما بعدها صفة للرِّجل الأخيرة. واعتذاره [٥] ...".

قالت المحققة في الحاشية (٥):"غير واضحة في الأصل".

الظاهر أن قوله:"[الثانية بصفاتها... الأخيرة" لا يؤدي المعنى المراد ولعل صواب العبارة:"ووقعت جملة (رمى) وما بعدها بالمعنى الذي ذكرناه صفة للرِّجل الأخيرة".

٢٦- جاء في ص ٣٥٥ س٩ في حديثه عن أقسام الأفعال من حيث التعدي واللزوم قولهُ:"أحدها: فعلٌ لا يتعدى إلى مفعول به، نحو ما ذكرَ وكذلك فعلٌ مختصٌ بما لا يتعدى، وكذلك لكل فعلٍ فاعل يدل عليه بلفظه...".

الظاهر أن قوله:"وكذلك فعل... وكذلك" واضح الاضطراب، ولعل صوابه باعتبار (كذلك) الأولى تحريفاً، وصوابها (لذلك)، واعتبار (فعل) تحريفاً أيضاً، صوابه (فصل)، وباعتبار (كذلك) الثانية مقحمة في هذا السياق، فيكون:" نحو ما ذكرَ. ولذلك فصلٌ مختصٌ بما لا يتعدى. ولكل فعلٍ فاعل...".

٢٧- جاء في ص ٣٦٢ س١ قوله:"والإعمالُ مع تقديم الفعل لا غيرَ..." الصواب:"لا غيرُ" وهذا تكرر (ص ٦٤٧ س٥) و(٦٨٧ س٣) و(٨٧٧ س٥) و(٩٢٢ س الأخير) و(٩٢٧ س٧) و(١٠٤٩ س٣ من تحت).

٢٨- جاء في ص ٣٦٤ س٥ قوله في حديثه عن أفعال الظن واليقين:"وقد يغلب اليقين، وعليه ارتفع:﴿ألاَ تكونَ فِتنَةٌ﴾...".

الظاهر أن قراءة النصب في (تكون) تُفوِّت الاستشهاد، الذي يكون بالرفع.

٢٩- جاء في ص ٣٦٤ س٢ من تحت ضمن حديثه عن تعدي (رأى وعلِم) إلى مفعول واحد قولُه:"وتدخل في الباب [(أرى) مركباً] [٣] للمفعول، كقولهم:"كم تُرَى الحَروريَّةُ رجلاً؟" بمعنى (تظنُ)".

قالت المحققة في الحاشية (٣):"غير واضحة في الأصل".

الظاهر أن قوله:"مركباً" تحريف، وأن الصواب:"منقولةً" أو "مُحَوَّلةً".

٣٠- جاء في ص ٣٦٦ س٤ من تحت قولُه:"وظاهر كلام سيبويه -رحمه الله- أنه لا يجوز الاقتصار في هذه الأفعال عن المفعولين إلاَ في (ظننتُ، وحسبتُ، وخِلْتُ) فقط [٤]، لأنها مسموعة...".

قالت المحققة في الحاشية (٤):"في الأصل: (قط)".

الذي في الأصل صواب محض. والفاء ليست لازمةً لـ(قط) كما أنها ليست لازمة لـ(حسب). (يُنظر اللسان (قطط)).

٣١- جاء في ص ٣٨٥ س٣ من تحت في حديثه عن اقتران الواو بجملة الحال وعدم اقترانها قوله:"فإنْ كان الفعل مضارعاً لم تدخله الواو، ولزم الضمير، نحو: (جاء زيدٌ يضحك). فإن دخلت [الواو كان على تقدير الجملة، وصارت الجملة اسمية]".

الظاهر أن قوله:"على تقدير الجملة" لا معنى له، لأن الحال هنا جملة بالواو وبدونها. والأظهر:"... على تقدير ضميرٍ مبتدأ، وصارت الجملة اسمية".

٣٢- جاء في ص ٣٩١ س٤ قوله:"... فقد وقع ظرف الزمان خبراً عن الأشخاص حين أفاد، فما أفاد يجوز، وإذا كان الكلام كاملاً من جميع جهاته.

والجار والمجرور يكون معرىً للمبتدأ ولسببه، نحو: زيد في الدار، وعمرٌ في الدار أبوه.

والاسم المرفوع ينقسم أربعة أقسام: جامد ومشتق ومضمن [٢] معناه ومنزل منزلته".

قالت المحققة في الحاشية (٢):" في الأصل: ومضمر". في النقل السابق ثلاثة أمور:

الأول: أن الواو في قوله:"... وإذا كان..." مقحمة.

الثاني: أن قوله:"معرىً" تصحيف، وأن الصواب:"مَغْزىً" ومعنى مغزى:فائدة.

الثالث: أن ما في الأصل:"مُضْمِر" صواب محض، لا يحتاج إلى تغيير. وكذلك الأمر في ص ٣٩٢ س١.

٣٣- جاء في ص ٣٩٢ س٦ ضمن سياق النقل السابق قوله:"والمنزل منزلَتَه [٢] ينقسم أربعة أقسام :علماً، جنساً، مصدراً، صفةً. فالعلم:(أبو يوسف أبو حنيفة)...".

قالت المحققة في الحاشية (٢):"أي منزل منزلة المبتدأ" كذا قالت! والصواب: منزل منزلة المشتق.

٣٤- ساق في ص ٣٩٩ س٨ قول الفرزدق:

إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أبوه ولا كانتْ كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ

ثم قال:"أراد: إلى ملك أبوه ما أُمّه من محارب، فإنه مبتدأ، و(ما أمّه من محارب) خبره، و(ما) نفيٌ. قدَّم الجملة وهي خبر الأب". الظاهر أن قوله:"فإنه" تحريف، وأن الصواب:"فأبوه".

٣٥- جاء في ص ٤٠٢ س٣ من تحت قوله:"والأخفش يرفع بالجار والمجرور، والفاعل بعده في قولهم:(في الدار زيدٌ)، ويجير الرفع بالابتداء...".

الظاهر أن الواو في قوله:"والفاعل" مقحمة، وأن ضبط لفظ (الفاعل) بالرفع وهم، وأن الصواب:"... يرفع بالجار والمجرور الفاعلَ بعده...".

٣٦- جاء في الصفحة ٤٠٣ س٥ من تحت قوله:" فمن الباب ما يكون فيه الرفعُ والنصبُ، والرفعُ أحسنُ، وهو ما ذكرتُ لأمرين: أحدهما: كون الكلام جملة واحدة. الثاني: ألاّ يكون في الكلام إضمارٌ أحسنُ من الإظهار[٢] ".

قالت المحققة في الحاشية (٢):"في الأصل: الإضمار".

الظاهر أن ما في الأصل صواب محض. وأن قولها:(الإظهار) لا معنى له في هذا السياق.

٣٧- جاء في ص ٤٠٦ س٧ قوله في باب الاشتغال:"وكل ما تقدَّم يصلح أن يكون خبراً عن الاسم المتقدم، والذي هو خبر للمبتدأ في موضع خبره..."

الظاهر أن قوله:"... خبر للمبتدأ في موضع خبره..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن المعنى يتم بالتكملة الآتية:"... خبر للمبتدأ [أو] في موضع خبره...".

٣٨- جاء في ص ٤٠٩ س٣ في سياق الباب المشار إليه قوله:" وأما استواء الرفع والنصب فان يتقدَّم المبتدأ وخبره فعل، نحو: (زيدٌ ضربته)، وقد صارت الجملة محتوية على جملتين، الأولى: اسمية، وهي المبتدأ والخبر، والثانية فعلية، وهو الخبر، وتسمى كبرى وصغرى، فإن راعيت الكبرى وحملت عليها رفعت فقلت: (زيدٌ أكرمتُه، وعمروٌ ضربتُه)، وإن حملت على الصغرى وراعيتها نصبت فقلت: (زيدٌ ضربتُه، وعمراً أكرمتهُ)".

الظاهر أن قوله:"زيدٌ" بالرفع يُفوِّت التمثيل به، وأن الصواب:"زيداً" بالنصب.

٣٩- جاء في ص ٤١٠ س٣ من تحت قوله:" وأمّا (ليس) فمن حيث كانت فعلاً جاز أن ينتصب قبلها، ويفسَّرَ عاملاً فيه (ليس) وما بعدها...".

النقل السابق واضح الاضطراب، وذلك:

أ- لأن قوله:"أن ينتصب قبلها" لا يؤدي المعنى المراد، ولا يصح صناعةً، وصوابه يكون بالتكملة الآتية:" وأن ينتصب [ما] قبلها".

ب- لأن قوله:"عاملاً" تحريف، صوابه:"بعاملٍ"

ج- لأن قوله:"... فيه (ليس)..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "...فيه [معنى] (ليس)...".

٤٠- جاء في آخر باب الاشتغال ص ٤١٤ س٣ من تحت بعد أن ساق قول الراجز:

يا أيُّها المائحُ دَلْوي دُونكا

قوله:"... فدلوي منصوب بفعل مضمر يفسره (دونك) وتقديره: دونك دلوي دونكه، فقد تعدّى لضمير الدلو، ونصب الدلو متقدماً بفعل مضمر...".

الظاهر أن قوله:"دونك" من قوله:"دونك دلوي دونكه" وهم، وأن الصواب:"خُذْ دلوي دونكه" لقوله:"منصوب بفعل مضمر يفسِّره دونك".

٤١- جاء في ص ٤١٨ س٢ من تحت قوله:"وفي خبر (ليس) خلاف، والذي يُتَأوَّل عليه قولُ سيبويه -رحمه الله- أنه لا يتقدَّم لعدم تصرفها وشبهها بالحرف، ولا دليل في إجازته "أزيداً لستَ مثلَه"، لأنه يُفَسِّر ما يعمل فيه، نحو: (زيداً عليك)... وبابها النفي لما في الحال. وقد تكونُ آخرة [٤] ".

قالت المحققة في الحاشية (٤):" هكذا في الأصل ولم يتبين لي وجهه". الظاهر أن قوله:"آخرة" تحريف، وأن الصواب:"لغيره". ومراده بهذه العبارة: أن (ليس) لنفي الحال، وقد تكون لغيره.

٤٢- جاء في ص ٤٢٠ س١١ في الوجه الثاني من وجوه تخريجه لقولهم: (كان في الدار زيدٌ قائماً) قوله:"والوجه الثاني: أن يكون الخبر (قائماً)، والمجرور متعلّقٌ به، فالأحسنُ تأخيرُه عن الخبر؛ لكونه لمعنى".

الظاهر أن قوله:"لكونه لمعنى" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل باعتبار لفظ (معنى) محرَّفاً والتكملة الآتية:"... لكونه [مِنْ] معناه".

٤٣- جاء في ص ٤٢٤ س٢ من تحت قوله:"وسواءٌ قدَّمتَ الخبر على الاسم أو أخرته، فعلاً كان أو اسماً مشتقاً: (كانت زيداً [٦] الحُمَّى تأخذ، أو تأخذ (الحُمّى)...".

قالت المحققة في الحاشية (٦):" في الأصل: (كان زيد)". أما (كان) كما في الأصل فصواب محض، لأن اسمها (الحمى) مؤنث مجازي وقد فُصل بينها وبينه بقوله (زيداً).

وأما (زيد) فإن كان بالرفع في الأصل، فالصواب ما فعلته المحققة بنصبه.

٤٤- جاء في ص ٤٣٨س٢ من تحت ضمن حديثه عن أصل (ليس) قوله:"... وأصلُها (لَيِسَ) فسُكِّنتْ تخفيفاً، وكان قياسُها (لاس)، فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومثلها في الاعتدال (صَيِدَ البعير) لِصَادَ...".

الظاهر أن قوله:"لِصَادَ" تحريف، وأن الصواب:"صَيَداً".

٤٥- جاء في ص ٤٣٩ س٦ نقلُه لرأي أبي علي الفارسي في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ):"ورأى أبو علي أن (ليس) على بابها ووجَّهَ هذا على حذف الخبر، وما بعد (إلاّ) صفةٌ أو بدلٌ للطيب، وهو قول سيبويه:"وما كانَ الطيبُ إلاّ المسْكَ" فنصب على الخبر بـ(كان)، وهو الذي يقول:"ليس الطيبُ إلاّ المسكَ" فهو خبر في الحالتين، وبه يصح المعنى. فإن جعل الخبر محذوفاً فسَدَ المعنى، ولهذا جاء سيبويه بقوله:"وما كان الطيبُ إلاّ المسكَ" وهو بديع".

ظاهــر النقل يدلّ على أن سيبويه لا يرى حذفَ الخبر هنا، ولذلك فإن المعنى المــراد لا يــتم إلاّ بالتكملتين الآتيتين:"... بدلٌ للطيب [قال:] وهو قول سيبويه. [والذي قاله سيبويه]..." (يُنظر الكتاب ١/١٤٧، والحلبيات ٢٢٧-٢٣٠).

٤٦- جــاء فــي ص ٤٤٥ س٣ من تحت قوله:"و(أُسَيِّد) فاعل (سَيُبْلِغُهُنَّ) وهو تصغيرُ (أسود) صغَّرَه بأصغره".

الظاهر أن قوله:"بأصغره" تحريف، وأن الصواب:"لِصِغَرِه".

٤٧- نقل رأي سيبويه في (كان) في قول الفرزدق:

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيران لنا كانوا كرامِ

فقــال فــي ص ٤٤٦ س١ :"ومذهب سيبويه -رحمه الله- زيادتها في البيت، ولا يمــنع عــنده أن تكون ناقصة. وإنما قدَّم الزيادة فيها؛ لأن الجار والمجرور الــذي قــبلها قد اكتنفه شيئان: منهما ما يطلبه لنفسه،(الجيران) يطلبه بأن يكون صفة له. و(كان) تطلبه بخبرها، والحكم للمتقدم".

الظاهر أن قوله:"شيئان منهما ما..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية وباعتبار (ما) مقحمة:"... شيئان [كل] منهما يطلبه...".

٤٨- قال في آخر تعليقه على بيت العُجَير:

إذا متُّ كان الناس صنفان: شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أَصْنَعُ

ص ٤٤٨ س٦:"والجملة التي هي خبرُ ضمير الأمر والشأن لا يحتاج إلى ضمير يعود منها؛ لأنّها ضميرٌ في المعنى".

الظاهر أن قوله:"لا يحتاج" تصحيف، وأن الصواب"لا تحتاج".

والظاهر أيضاً أن قوله:"ضميرٌ" تحريف، وأن الصواب:"الضميرُ". أي هي نفس الضمير في المعنى، فيكون الخبر نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج جملة الخبر إلى ضمير يربطها بالمبتدأ.

٤٩- جاء في تعليقه على بيت هشام أخي ذي الرُّمّة:

هي الشِّفاءُ لدائي لو ظَفِرْتُ بها وليس منها شِفاءُ الدَّاءِ مَبْذولُ

قولُـه فـي ص ٤٤٩ س٣ مـن تحـت:"و(منها) متعلق بـ(مبذول). وشاهده إضـمارُ الأمـرِ والشأنِ في (ليس)، والجملة الخبر. ويجوز أنْ تكون الجملة في الباب خبراً لا عمل لها كما في قولهم: (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ)".

الظاهر أن قوله:"ويجوز أن تكون الجملة..." هو نفس كلامه السابق فما الفائدة مـن تكـرره؟ ومـا الفائدة أيضاً من قوله:"ويجوز"؟ فلا بدَّ أن يكون الكلام بعد "ويجـوز" غيرَ الكلام الأول، وذلك يكون بالتكملة الآتية:"ويجوز أنْ [لا] تكون الجملة...".

والظاهر أيضاً أن قوله:"... خبراً لا عمل لها..." لا معنى له، وأنّ المعنى يتم بالتكملة الآتية:"... خبراً [(وليس)] لا عمل لها...".

٥٠- جـاء في ص ٤٥٥ س٦ ضمن حديثه عن لام الابتداء قوله:"وتدخل على الخـبر حيث كان ما لم يتصل بـ(إنّ)، وعلى معمول الخبر إذا تقدّم عليه، نحو: (إنَّ زيداً لفي الدار لقائمٌ)...".

الظاهر أن اللام مقحمة في قوله:"لقائم".

٥١- قـال في تعليقه على كلام ثعلب في أنّ توكيد الإثبات يقع جواباً بعد النفي: ص ٤٥٦ س٦:"فصـارت (إنّ) بـإزاء (مـا)، وصـارت الـلام بإزاء الباء. ووقْـفُ التأكـيدِ، واعتلاله بمنع دخول اللام على سائر الحروف بانقطاعها ممّا قبلها فاسدٌ غير متحقق؛ لأنها علة في دخول اللام على (إنّ)..."

الظاهر أن قوله:"ووقْفُ التأكيدِ" وهم في الضبط، وأن الصواب:"... بإزاء الباء، ووَقَفَ التأكيدَ".

واعتلاله بمنع...".

أي إنّ ثعلباً جعل التوكيد بهذا الأسلوب وَقْفاً على جواب النفي فقط.

والظاهر أن قوله:"لأنها" تحريف، وأن الصواب:"لأنه".

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن قوله:"علة في دخول اللام على (إنّ)" وقوله بعد ذلك:"والذي أوجب ألاّ تدخل على (أنّ)..." ثم قوله في أول ص ٤٥٧:"والذي أوجب ألاّ تدخل على (كأنّ) و(ليت) و(لعل)...".

وقبل ذلك في النقل السابق قوله:"... بمنع دخول اللام على سائر الحروف..." كل ذلك على التوسع ، لأن اللام تدخل على الاسم أو الخبر أو معمول الخبر بالشروط التي ذكرها، ولا تدخل على الحرف.

٥٢- جاء في ص ٤٥٧ س٩ قوله:"وأمّا (إنّ) فلم يُزَلْ معنى الابتداء عمّا كان عليه، ولم يَحدث إلاّ التأكيد، فلذلك اختصت بما اختص به الابتداءُ من اللامِ والرفعِ بعد الخبر، ولذلك جاز الرفع بعد الخبر في (أنّ) لّما لم يتغيَّر فيها معنى الابتداء، ولم تُدْخِل في الخبر معنىً زائداً".

الظاهر أولاً أن قوله:"فلم يُزَلْ... ولم يَحدث" تصحيفان، وأن الصواب:"لم تُزِلْ... ولم تُحْدِثْ" لقوله بعد ذلك:"ولذلك اختصتْ".

والظاهر ثانياً أنّ قوله:"(أنّ)" وهم، وأن الصواب:"(إنّ)" بكسر الهمزة.

٥٣- جاء في ص ٤٦٠ س٢ من تحت قوله:"... وليس هنا ما يطلب الموضع غيره. إنَّ الكلامَ معناه معنى الابتداء...".

الظاهر أن قوله:"إنّ الكلامَ..." فيه تحريفٌ، ووهمٌ في الضبط، وأن الصواب:"... الموضع غيره؛ إذْ الكلامُ معناه...".

٥٤- قال في ص ٤٦١ في أول حديثه على قول الشاعر:

مُعاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحَديدا

:"رواه سيبويه -رحمه الله- منصوباً، وردَّ النصبَ المبردُ، وقال هو مخفوض. والبيت من قصيدتين إحداهما لعقيبة الأسديِّ الذي دفعه لمعاوية...".

قوله:"قصيدتين إحداهما" تحريفان، والصواب:"قصيدين أحدهما" بدليل قوله بعد ذلك "دفعه" وقوله:"والقصيد الثاني". وهذا تعبيره في كل الكتاب فهو لا يقول:"قصيدة" وإنما يقول:"قصيد".

٥٥- قال بعد النقل السابق وبعد إنشاده:

فَهَبْنا أُمَّةً هَلَكَتْ ضَياعاً يَزيدُ أَميرُها وأَبو يَزيدِ

:"ولا يجوز هنا النصب".

الظاهر أن "لا" في قوله:"ولا يجوز" مقحمة؛ لأن (يزيد) في آخر البيت السابق الأصل فيه أن يكون مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وجرُّه بالكسرة ضرورة. فالنصب فيه جائز.

٥٦- جاء في أول ص ٤٦٤ قوله:"فأمّا (إنّ) فعلى وجهين: من العرب مَنْ يُعْمِلُها إذا خففها عملَها متقّلةً، وهم أهلُ المدينة، وقيل [منها] قراءة نافع: ﴿وإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ يُشبِّهُها بالفعل المحذوف. وسائر العرب لا يعملها...".

الظاهر أن قوله:"بالفعل المحذوف" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:"... بالفعل المحذوف [منه]".

٥٧- جاء في ص ٤٦٥ س٥ في حديثه عن تصدر الجملة الفعلية في أكثر الاستعمال بالسين وسوف و(قد) و(لا) إذا وقعت خبراً لـ(أنْ) المخففة من الثقيلة قولُه:"وأكثر استعمالها بالفصل بـ(السين) وبـ(سوف) مع الإيجاب، وبـ(قد) مع الماضي، وبـ(لا) مع النفي. وقد تستعمل بغير حرف، نحو: (علمتُ أنْ تقومُ) ولا يقع إلاّ بعد أفعال العلم والتحقيق بخلاف الناصبة للفعل".

الظاهر أن قوله: (لا يقع) تصحيف، وأن الصواب: (لا تقع) لقوله قبلها: و"استعمالها" و"تستعمل".

٥٨- جاء في ص ٤٦٦ س٢ في حديثه عن دخول (ما) على الحروف المشبهة بالفعل قولُه:"وأمّا إذا دخلت عليها (ما) أجمع، كانت كافة لها عن عملها إذا وليتها الجمل الاسمية، وإنْ وليتها الفعلية كانت مهيئة لدخولها على الفعل. ومن العرب من يُعملُها في الاسم بعدها كحالها قبل دخول (ما)، ويجعل (ما) زائدة...".

الظاهر أن قوله:"ومن العرب من يُعملها... (ما) زائدة" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية أو بمثلها:"لدخولها على الفعل.[إلاّ (ليت) فمن العرب مَنْ لا يُعملُها في الاسم الذي بعدها] ، ومن العرب مَنْ يعُملها...".

هذا هو المشهور في كتب النحو، وهذا الذي أراده المصنف لقوله في آخر الفقرة:"إلاّ أنها لم يحكِ سيبويه -رحمه الله- فيها إلاّ الإلغاء". (يُنظر الكتاب ١٣٧/٢).

٥٩- جاء في ص ٤٦٩ س٣ في ذكره للغة الثالثة التي حكاها عن العرب في (القول) قولُه:"والثالثة إجراؤها مجرى القول في كل موضع فينصبون[١] به مفعولاً".

قالت المحققة في الحاشية (١):"في الأصل: فينتصبون".

الظاهر أن ما في الأصل صواب محض.

٦٠- قال في ص ٤٧٦ س٥ من تحت:"و(في) للوعاء، تقول: (هذا في الكيس)، و(هذا في البيت)، و(في بطن أمّه). وإنْ اتسعت في الكلام فهي على هذا، فإنما يكون كالمثل يُجاء به فتقاربُ الشيءَ، وليس مثلَه".

الظاهر أن قوله:" يكون...فتقارب" تحريفان، وأن صوابهما:"تكون...فتقارب".

ومراده في هذه الفقرة: أنك إذا اتسعت في الكلام في (في) فأخرجتها عن معناها الأصلي وهو الظرفية، فإنها تبقى على معنى مقارب للظرفية، فشأنها في هذا شأن المثل يؤتى به لما يقاربه وليس لما هو مثله تماماً. (يُنظر اللباب ٣٥٨/٢ وما بعدها).

٦١- قال في ٤٧٧ س١:"و(حاشا) حرف خفض في الاستثناء. ومعناه معنى (غير). وقد تكون فعلاً في قول بعضهم [١]...".

قالت المحققة في الحاشية (١):"(قد) مقحمة، يريد: وتكون فعلاً..." كذا قالت! ولم أعرف سبباً لهذا الحكم لا من الصناعة ولا من المعنى. فـ(قد) تأتي مع المضارع أحياناً للتحقيق.

٦٢- جـاء في ص ٤٨٩ س٤ من تحت ضمن حديثه عن إضافة الأسماء الستة إلـى يـاء المـتكلم قولُـه:"وأما (ذو) فلا تضاف [إليها] [٢] .كما لا تجتمع في الإضافة معها، لم يجتمع واحد منهما مع الثاني مراعاة لذلك.

واجتمعـت الـواوُ و الـنون مع الألف واللام، لكونها مصاحبةً لعلامة التثنية والجمع، وقُوّتها بالحركة".

قالت المحققة في الحاشية (٢):" إضافة يقتضيها السياق".

الظاهـر أن قولهـا:[إلـيها] مقحم في هذا السياق مخلٌ بالمعنى؛ لأن (ذو) لا تضـاف البـتة لا إلى ياء المتكلم ولا إلى غيرها. وإضافة المحققة المشار إليها تُشعِر بأنها تُضاف إلى غيرها.

والظاهر أن قوله:"كما لا تجتمع... مراعاة لذلك" لا يؤدي المعنى. ولم أنتهِ فيه إلى شيء.

والظاهر أيضاً أن قوله:"الواوُ وَ" مقحم في هذا السياق لقوله "لكونها مصاحبة لعلامة التثنية والجمع" أي:النون، ولقوله:"وقُوّتها بالحركة" أي: النون أيضاً.

٦٣- جاء في ص ٤٩٦ س٤ في حديثه عن بيت امرئ القيس:

سريْت بهم حتى تكلَّ مَطِيُّهُمْ وحتى الجيادُ ما يقرْنَ بأرْسانِ

قوله:"... والضمير في (بهم) عائد إلى (المَجْرِ) [٦] في البيت قبله".

قالت المحققة في الحاشية (٦):"في الأصل:(المذكور)".

الظاهر إذن أن العبارة:"... إلى [المجر] المذكور في البيت قبله".

٦٤- جاء في تعليقه على بيت المُتَلَمِّس:

أَلقى الصحيفة كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزادَ حتَّى نَعْلُهُ أَلقاها

قولُـه فـي ص ٤٩٨ س٤:"ويروى بثلاثة أوجه: الرفع على الابتداء والخبر. والخفض على الغاية. والنصب على العطف. و(ألقاها) في الوجهين تأكيد...).

الظاهر أن قوله:"... في الوجهين تأكيد" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية:"... في الوجهين [الأخيرين] تأكيد".

٦٥- جـاء في أول باب القسم ص ٥٠١ س٦ قولُه:"ويُحذف الفعل كثيراً، ويبقى المقسَمُ به، فيقال: (به لأفعلنّ). وتُبْدَلُ من الواو التاءُ، نحو: (تالله)...".

الظاهـر أن قوله"...(به لأفعلنّ). وتُبدل من الواو التاء..." لا يؤدي المراد، وأن ذلـك يـتم بالـتكملة الآتية:"...(به لأفعلنّ)[وتُبدل من الباء الواو، نحو: (والله)] وتبدل من الواو التاء، نحو: (تالله)...".

٦٦- وجـاء فـي الصـفحة نفسها س٣ من تحت:"وتدخلُ (مِن، ومُن) بالكسر والضم أكثر على رأي، فيقال: (مِنْ رَبّي لأفعلنّ) وبعضهم يقولَ: (مُنُ اللهِ). وقد يقال: (تاللهِ)، و(باللهِ لأفعلنّ) و(أمَا اللهِ) و(لاها الله)...".

الظاهر أن قوله:"مِنْ ربّي لأفعلنّ" بالكسر فقط في "مِنْ" لا يحقق التمثيل، وأن ذلك يتحقق بضبطها بالضم والكسر: (مِنْ).

والظاهـر أيضـاً أن قولـيه:"تالله" و"بالله لأفعلن" لا يصلحان للتمثيل في هذا السـياق، فقـد سـبق أن مثّلَ بهما المؤلف (انظر التعليق السابق) وأن صواب التمثيل هنا هو:"... وقد يُقال: (مُ الله، ومِ اللهِ لأفعلنّ)...".

٦٧- قـال فـي حديثه عن كون جملة القسم اسمية ص ٥٠٢ س٥:"ومثال كون الجملة اسميَّةً:(لَعَمْرُكَ، وأيْمُنُ الله، ويمينُ الله، وعَهْدُ الله، وأمانتُه) وما أشبه ذلك، الأسـماء مبتدأة، وأخبارها مضمرة مقدَّرة لدلالة المعنى، والتقدير: (لَعَمْرُ اللهِ ما أحلف به)، و(أيمُنُ اللهِ ما أُقسم به) و(أمانةُ الله لازمةٌ لي، وعهدُ الله).".

الظاهر أن قوله:"لعمر الله" تحريف، وأن الصواب:"لعمرُكَ ما أحلف به" ليوافق المثال:"لعمرك"؛ ولأن تقدير "لعمرُ الله" عندهم: أحلف ببقاء الله ودوامه.

والظاهر أن قوله:"وأيمن الله ما أقسم به" لا يؤدي المعنى، لأن (أيمن) معناها: البركة أو القوة، فكان حقه أن يقول: (بها). ولعل الصواب يكون بالتكملة الآتية حتى ينسجم التقدير مع الأمثلة:" [و(يمينُ الله قسمي]، (وأيمن الله)." ويكون قوله:"ما أقسم به" مقحم في هذا السياق، لأن تقديرهم لهذين المثالين كما ذكرت.

٦٨- جاء في الصفحة نفسها س١١ قولُه:"فإنْ كانت جملة الجواب اسميةً موجبةً دخلتْ عليها اللام و(إنّ)، فيقال: (واللهِ لزيدٌ قائمٌ)، (واللهِ إنّ زيداً قائمٌ)".

الظاهر أن تمام التمثيل يقتضي التكملة الآتية:"... قائمٌ [و(واللهِ إنّ زيداً لقائمٌ)].

٦٩- جاء في ص ٥٠٥ س٤ قولُه في حديثه عن جملة جواب القسم:"وإنْ كانت الجملـــة منفـــية والفعل ماضٍ دخلت عليها (ما) و(إنْ) النافية، نحو: (والله ما قام زيد)، و(واللهِ إنْ قام إلاّ زيدٌ)، ولا تصلح هنا (ما). فإن كان الفعل مستقبلاً دخلت عليه (لا)، ويجوز دخول (ما)...".

الظاهر أن قوله:"ما" في قوله:" ولا تصلح هنا (ما)". وهم، وأن الصواب:"لا".

٧٠- جـــاء في ص ٥١٠ س٤ قوله:" البيت لامرئ القيس، ويُقال: إنّه وفدَ على قيصر فرأى بنته حين دخوله عليها، فعَلِقَها...".

الظاهر أن قوله:"عليها" تحريف، وأن الصواب:"عليه".

٧١- جـــاء فـــي ص٥٣١ س٣ من تحت قولُه في باب اسم الفاعل:"ويدخل في الـــباب أسماءُ المفعولين من الفعل المتعدي [إلى واحد أو](٥) إلى اثنين، جارياً كان فعله الماضي أو غيرَ جارٍ على نحو "مُكْرَم، ومُعْلَم،، ومُسْتَخْرَج، ومَكْسُور، ومَظْنُون" وما أشبَهَ ذلك".

قالت المحققة في الحاشية (٥):"إضافة يقتضيها السياق".

العبارة السابقة فيها اضطراب شديد، يتأتى من عدة أشياء:

أولاً: قـــول المحققة [إلى واحد أو] ليس مما يقتضيه هذا السياق، بل هو مقحم فـــيه؛ لأن الشـــارح يعد من هذا الباب أسماءَ الفاعلين من الفعل المتعدي وأسماء المفعوليـــن من الفعل المتعدي إلى اثنين، فيقام الأول منهما مقام الفاعل، ويُنصب الثانـــي على أنه مفعول به، وما ذكرتُه يؤيده قولُه في أول الصفحة:"اسمُ الفاعل المقصـــود فـــي هـــذا الـــباب – في اصطلاح النحويين- كل صفة جارية على الفعل المضارع المتعدي، جرت عليه..." وقولُه في (س٥):" وما كان على مثال هـــذا وفعلُـــه غيرُ متعد فليس من الباب". وقولُه في الصفحة التالية (س٨):" وإن تعـــدّى اســـمُ الفـــاعل إلى اثنين تَعَدَّى اسمُ مفعوله إلى واحد، ودخل في الباب". (وينظر ص ٥٢٢ س٤ وص ٥٥٩ س١).

ثانياً: الظاهر أن لفظ (الماضي) من قوله:"... فعله الماضي..." مقحم في هذا السياق.

ثالثاً: أن الأمثلة:"مُكْرَم ومستخرج ومكسور" مقحمة في هذا السياق؛ لأنها من أفعال لازمة أو متعدية إلى واحد، واسم المفعول منها لا يدخل في هذا الباب كما ذكـــرت فـــي أول هذا التعليق. وأن الشارح مَثَّلَ بـــ(مُعْلَم) لما يجري عليه فعله، وبـــ(مظنون) لما لا يجري عليه فعله. والثلاثة السابقة من إقحام بعضهم.

٧٢- جـــاء في ص ٥٣٢ س٣ في شروط إعمال اسم الفاعل قولُه:" يعمل شيء مـــنها رفعاً أو نصباً إلاّ أن يكون تابعاً على أصله على أي نوع كان من الإتباع من كونه صفةً أو حالاً أو خبراً لمبتدأ، أو بعد نفي أو استفهام، نحو: (ما ضاربٌ أخـــوكَ زيـــداً) و(أضـــاربٌ أخـــواك عمراً؟)، أو تكون فيه الألف واللام، نحو: (الضارب، القائم)".

قوله:"والقائم" مقحم في هذا السياق لما ذكرته في التعليق السالف. وإقحامه هنا بَيِّنٌ؛ لأن المؤلف قال:"ما ضاربٌ...وأضاربٌ..." ثم قال:"الضارب" فمثَّل بالمتعدي، وهو ما يتفق مع رأيه فيما يدخل في هذا الباب، أما (قائم) فهو من اللازم، ولا يدخل في هذا الباب (يُنظر أول التعليق السابق).

٧٣- جاء في ص٥٤٢ س٦ في آخر كلامه على قول الشاعر:

هل أنتَ باعِثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربِّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ

قولُـــه:"ومَـــنْ خفض (ابن) حمل على (عون)، ومَنْ نصبَهُ حمله على (الأخ)، والمعنى واحد".

النصب في (ابن) يكون بارتكاب ضرورة، وهي منع (عون) من الصرف؛ إذ الأصل فيه التنوين، فليس فيه إلاّ العلمية، وإذا نصب (ابن) لا يكون (عون) موصوفاً به. أمّا الجر في (ابن) فيكون بلا ارتكاب ضرورة، إذْ يكون (عون) علماً موصوفاً بـــ(ابن) وهذا ممّا التزم بالعرب تخفيفه بحذف التنوين.

٧٤- قال في كلامه على بيت القطامي:

الضاربون عُميراً عن بيوتِهِمُ بالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظالمٌ عادي

ص ٥٤٢ س٢ من تحت:"وعمير الذي ذكر هو عمير بن الحُباب السُّلَميّ، وكانت له غارات على تغلب قبيلةٌ. يصفُ أنّهم أعزاءُ مانعون حريمهم وحماهم،وأنّ عميراً غزا عليهم".

الظاهر أن قوله:"قبيلة"تحريف، وأن الصواب:" قبيلته". أي قبيلة القطامي والظاهر أيضاً أن قوله:"غزا" تحريف، وأن الصواب:"عدا".

٧٥- ذكر في ص٥٤٤ س١ بيت قيس بن الخطيم:

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهمُ مِنْ ورائنا وكَفُ

ثم قال س٢ من تحت:"وشاهده:حذفُ النون والنصبُ، وهي لغة فاشية، حُذِفَتْ لطول الصلة، وحذفُها أطول من حذفها من الموصول في قولهم:

أبني كُلَيْبٍ إن عَمَّيَّ اللذا قَتلا الملوكَ وفكَّكا الأَغْلالا"

الظاهر أن قوله:"أطول" لا معنى له في هذا السياق، وأن الصواب:"أكثر".

٧٦- جاء في ص ٥٤٨ س١ ضمن حديثه عن (ربّ) ومخفوضها قوله:"ولا يفتقر مخفوضها إلى صفة لتضمنها إحدى المعنيين، وتغني عن الصفة".

الظاهر أن قوله:"إحدى" تحريف، وأن الصواب:"أحد".

والظاهر أيضاً أن قوله:"وتغني" تصحيف، وأن الصواب :"ويُغني".

٧٧- جاء في ص ٥٥٢ س٢ من تحت بيتا زيد الخيل:

"أَلَمْ أُخْبِرْكُما خـــبراً أتاني أبو الكَسَّاحِ جدَّ به الوَعـــيدُ

أتاني أنَّهم مَزِقونَ عرضي جِـحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لـــها فَديدُ(٥) "

قالت المحققة في الحاشية (٥):" في الأصل:"يرسل بالوعيد" ولم أقف عليه في المصادر التي اطلعت عليها، وهو مخالف للقافية".

وزن البيت مع ما في الأصل سليم، وفي البيت إقواء. وليس للمحقق أن يغير مثل هذا، وإنما عمله أن يشير إلى ما في الرواية من إقواء، وإلى الرواية الأخرى في الحاشية.

٧٨- جاء في باب الصفة المشبهة ص ٥٥٩ س٨ قوله:"وجميعها يرفع الفاعل و[يكون] المفعول مضمراً ومظهراً...".

الظاهر أن قوله:"المفعول" وهم، وأن الصواب:"الفاعل". والأولى اعتبار هذا اللفظ مقحماً في هذا السياق، فتكون العبارة:" وجميعها يرفع الفاعل، ويكون مضمراً ومظهراً".

٧٩- جاء في الصفحة نفسها س٢ من تحت قوله:" ثم تتسع العرب فيها فتجعل الصفة للأول مجازاً، وتضمر فيها اسمه وتزيل الضمير المتأخر، وتضيفُ الصفة إلى الذي كان مرفوعاً بها، وتدخل عليه الألف واللام كالعوض من الضمير، فتقول: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ). والأصل: (حسنٍ وجهُهُ، ومضروبٍ أبوه، فصيَّرَتِ الضربَ للرجل، والضربُ واقعٌ به، وهما في المعنى للثاني".

الظاهر أن قوله:"... حسنِ الوجهِ). والأصل: (حسنٍ وجهُهُ، ومضروبٍ أبوه" غير متجه، وأن صوابه يكون بالتكملة الآتية:"... حسن الوجهِ،[ومضروبِ الأبِ] والأصلُ:...".

والظاهر أيضاً أن قوله:"الضربَ" من قوله:"فصيَّرَتِ الضرب" وهم، وأن الصواب:"الحُسْنَ".

والظاهر أن ضبط قوله:"والضربُ واقعٌ به" ليس بسديد، وأن الصواب:"والضربَ واقعاً به". ويدل على صحة هذا قوله:"وهما في الأصل للثاني". أي الحسن للوجه، والضرب للأب.